دور البنوك المركزية فى التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محليا- بالإشارة إلى مصر

د/ ايمان مصطفى فؤاد

مدرس الاقتصاد - كلية التجارة بنات - جامعة الأزهر - فرع أسيوط

مقدمة

بالرغم من المزايا التي تحملها العولمة إلى العالم إلا أنها تحمل فى طياتها بعض الخصائص التي قد تتسبب فى حدوث أزمات مالية أو حتى إلى انهيار بعض الاقتصاديات الموجودة.

ولم يتوقف الأمر عند هذه المشكلة إلا أنه فى الوقت الذي تؤدى فيه العولمة إلى زيادة الارتباط الاقتصادي والمالي بين دول العالم ، إلا أن حدوث أي أزمة مالية فى دولة ما قد ينتقل بسهولة وسرعة فائقة إلى باقي دول العالم ، وهو ما أظهرته مؤخراً الأزمة المالية العالمية التي انتقلت آثارها إلى العديد من دول العالم.

وفي عام ٢٠١١ أقرت لجنة بازل مجموعة من المعايير والمؤشرات للحد من المخاطر النظامية كواحد من المحاور المهمة والرئيسية لتطوير الجهود الرقابية المالية لتعزيز وسلامة النظام المصرفي العالمى، وقد وضعت لجنة بازل فى ذلك الوقت إطارا رقابيا يعزز من قدرة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية لمواجهة الأزمات والصدمات المالية والاقتصادية.

وفي عام ٢٠١٢ وجدت لجنة بازل أن البنوك ذات الأهمية النظامية انما يبدأ تأثيرها الأول على الجانب المحلي قبل العالمي ومن ثم ظهر مصطلح البنوك ذات الأهمية النظامية محليا.

ولأن الهدف الرئيسي للبنك المركزي فى الدولة هو تحقيق الاستقرار فى الدولة فإن البنوك المركزية عليها عبء ومهمة كبيرة فى تحديد هذه البنوك ضمن نظامها المصرفي ،بالإضافة إلى التعامل معها ومراقبتها للوصول إلى الحد الآمن الذي يحول دون تهديد استقرار النظام المصرفي.

يتناول هذا البحث شرحا مفسرا لماهية البنوك ذات الأهمية النظامية ، وما هي معايير الحكم على البنوك بأنها ذات أهمية نظامية من عدمه ، كما يتناول توضيحا للمهام المطلوبة من هذه البنوك والمشاكل التي قد تواجهها عند تحقيق ذلك ، وكيف يمكن للبنوك المركزية التعامل مع هذه المشاكل ، وكيف يمكن أداء الرقابة على هذه البنوك . وأخيرا يتناول البحث موقف البنك المركزي المصري من كل هذه المستجدات .

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فى بيان البنوك ذات الأهمية النظامية محليا وكيف يمكن توفيق أوضاعها وفقا لمتطلبات لجنة بازل التي أقرتها مؤخرا ، وذلك انطلاقا من أن أي خلل يقع فى البنوك ذات الأهمية النظامية فى مصر قد يهدد استقرار النظام المصرفي والاقتصادي المصري ، وخاصة فى ظل العولمة التي تدخل لأي نظام اقتصادي ومالي دون استئذان .

مشكلة البحث

إن فشل البنوك الكبيرة كان له آثار سلبية كبيرة على استقرار النظام المالي والاقتصادي فى الدولة والعالم أحيانا كما حدث جراء الأزمة المالية العالمية، و مع تزايد الاستخدام التكنولوجي فى كافة المناحي المصرفية بالإضافة إلى انتشار العولمة المالية وتزايدها عبر الدول زادت المخاوف من حدوث أي انهيار او خلل فى وضع البنوك الكبيرة . ومن ثم فإن المشكلة تتلخص فى أن أي خلل يمس البنوك ذات الحجم والتأثير الكبير فى القطاع المصرفي للدولة يؤدي إلى عدم استقرار القطاع والدولة ككل .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى توضيح ماهية البنوك ذات الاهمية النظاميه محليا ، وما هي أهمية تحديدها والتعامل معها ومطالبتهم بمزيد من الإجراءات والمتطلبات المالية والنوعية ، وكيف تعامل البنك المركزي المصري مع متطلبات تعزيز أوضاع هذه البنوك للحفاظ على استقرار النظام المصرفي المصري .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف يقوم البحث على فرض أن تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا و التعامل الصحيح معها يحمى الدولة من مخاطر عدم الاستقرار .

ماهية البنوك ذات الأهمية النظامية محليا:

ظهر مصطلح البنوك ذات الأهمية النظامية فى عام ٢٠١١ حيث وجدت لجنة بازل أن العولمة المالية بالرغم مما تحمله من مزايا عديدة لأي اقتصاد ونظام مصرفي ؛ حيث أنها ألغت كل القيود والحدود الاقتصادية والمالية بين دول العالم ، إلا أن هذا الانفتاح والترابط يهدد استقرار أي دولة بمجرد حدوث أزمة فى دولة ما وهو ما أظهرته الأزمة المالية العالمية الأخيرة .

وقد أوضحت الأزمة المالية العالمية أن ضعف أو فشل البنوك الكبيرة له آثار سلبية كبيرة على استقرار النظام المصرفي فى الدولة بل ودول العالم أيضا، لذا أكدت لجنة بازل على مصطلح البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية ووضعت عدة مؤشرات لقياسها .

وفي عام ٢٠١٢ وجدت لجنة بازل أن الأهمية النظامية للبنوك لا تقتصر فقط على المستوى العالمى بل على المستوى المحلي أيضا لما لها من آثار سلبية محتملة على النظام المصرفي المحلي حال فشلها أو حدوث ضعف بها [1].

ولا يوجد تعريف محدد للبنوك ذات الأهمية النظامية ، ولكن يمكن تعريفها بشكل مبسط بأنها البنوك التي قد تؤثر سلباً على النظام المالي ككل حال إخفاقها .

يتمثل الهدف من تحديد مدى الأهمية النظامية للبنوك فى الدولة فى تحديد حجم المخاطر المالية وكافة الآثار السلبية التي قد يتعرض لها النظام المصرفي نتيجة الممارسات غير المنضبطة لهذه المؤسسات المصرفية .

وتعتمد عملية التحديد على تقييم السلطات الرقابية لكل دولة وفقا لطبيعة المخاطر المالية والاقتصادية الكلية التي قد تنتج عن فشل أي من البنوك ذات الأهمية النظامية ، وذلك وفقاً لطبيعة النظام المالي الاقتصادي بكل دولة .

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة تفعيل التنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية المحلية و عبر الحدود ، لأن فشل بعض البنوك ذات الأهمية النظامية قد يكون له آثار سلبية كبيرة عبر الحدود ؛ لذا من الضروري التأكيد على هذا التعاون للحد من المخاطر النظامية لهذه البنوك ليس على المستوى المحلى فقط ولكن الإقليمى أيضا.

(1) - Basel Committee on Banking Supervision," A framework for dealing with domestic systemically important banks", Bank for International Settlements, working paper, p.2, 2012.

مؤشرات تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية:

حددت لجنة بازل عدة مؤشرات أساسية يتم الاعتماد عليها لقياس مستوى الأهمية النظامية للبنوك و تتمثل فى [١]:

١- حجم البنك: كلما كان حجم البنك كبيرا كلما كان له أهمية نظامية محليا .

٢- مدى الارتباط بين أنشطة البنك والبنوك الأخري داخل الدولة: كلما زادت درجة ارتباط أنشطة البنك محل القياس بالبنوك الأخرى داخل الدولة كلما زادت أهمية البنك النظامية .

٣- عدم توافر البدائل للخدمات التي يقدمها البنك أو دورها فى البنية التحتية للقطاع المالي: كلما كان البنك يقدم خدمات ليس لها بدائل على المستوى المصرفي المحلي كلما زادت أهميته نظاميا.

٤- درجة تطور أو تعقد أنشطة البنك: كلما زادت درجة تطور أو تعقد أنشطة البنك كلما زادت أهمية البنك نظاميا.

ووفقا لمنهجية بازل يتم إعطاء أوزان (أهمية نسبية) متساوية لكل من المؤشرات بواقع ٢٥٪ لكل منها ، كما تم استخدام عدد من المؤشرات الفرعية لقياس كل مؤشر رئيسي. وقد تم منح المؤشرات الفرعية أوزانا نسبية داخل فئة كل مؤشر رئيسي، وذلك بهدف أن يتم فى النهاية الحصول على مؤشر مرجح للأهمية النظامية لكل بنك.

و لكن تجدر الإشارة إلى أنه يحق لكل دولة تحديد الأهمية النسبية لكل مؤشر وفقا لوضعها الاقتصادي وحالتها التنموية ووضع القطاع المصرفي بها.

وعند إبلاغ البنك بأنه صنف ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية يجب عليه امداد البنك المركزي فى موعد أقصاه سنة واحدة من تاريخ التصنيف بمعلومات عن مدى التزام البنك بمبادئ جمع البيانات وإعداد التقارير الخاصة بالمخاطر الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية .

(1) - Central Bank of Pakistan," Framework for Domestic Systemically Important Banks", working paper no.4, April 2018, p.3.

متطلبات توفيق أوضاع البنوك التي أصبحت ذات أهمية نظامية :

عند احتساب المؤشرات السابق ذكرها للبنك وكانت النتيجة أنه من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً فى الدولة فإنه مطالب بنوعين من الاجراءات التي يجب اتباعها فى ذلك الوقت : متطلبات كمية تخص تعديلات رأس المال ، ومتطلبات نوعية خاصة ببعض التعديلات والتوجيهات التي يجب أن يتبعها البنك محل الدراسة .

متطلبات رأس المالي الإضافي (المتطلبات المادية):

عند احتساب أهمية كل بنك يتم تقسيمها إلى مجموعة من الشرائح المختلفة للأهمية النظامية تشمل خمس شرائح رئيسية : تتمثل الشريحة الأولى فى المستوى الذي يفوق المعيار الفاصل بين اعتبار البنك ذا أهمية نظامية أو لا ، وهو أدنى مستوى من المخاطر النظامية. ثم ثلاث شرائح متدرجة للأهمية النظامية ثم الشريحة الخامسة التي تمثل أعلى مستوى من الأهمية النظامية تفوق فيها مستويات المخاطر النظامية مستوى محدد وهو D .

مع كل شريحة يتم فرض متطلبات إضافية لرأس المال بالبنك ؛ وذلك لتمكين البنك من امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية ذاتياً.

وتتدرج متطلبات رأس المال الإضافي من ١٪ من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر لأدنى مستوى للمخاطر (الشريحة الأولى) ثم ١,٥٪ للشريحة الثانية، ثم ٢٪ للشريحة الثالثة و ٢,٥٪ للشريحة الرابعه ، وصولا إلى ٣,٥٪ للشريحة الخامسة التي تمثل أعلى مستوى من الأهمية النظامية ٠ (الجدول التالي يوضح النسب الخاصة بكل شريحه).

جدول رقم (١) النسب الخاصة بكل شريحه من شرائح البنوك من حيث الأهمية النظامية

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية ٪
الأولى	الحد الفاصل – A	١
الثانية	A-B	١,٥
الثالثة	B-C	٢
الرابعة	C-D	٢,٥
الخامسة	D-.....	٣,٥

المصدر: لجنة بازل للرقابة المصرفية

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحديث عملية احتساب الأهمية النظامية للبنوك من قبل البنك المركزي ومن قبل البنوك نفسها بشكل سنوي ، حيث سيقوم البنك المركزي بنشر البيانات الإجمالية اللازمة لعملية الاحتساب على موقعه الإلكتروني .

المتطلبات النوعية:

هناك بعض الأمور التي يجب على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية مراعاتها بالإضافة إلى إضافة رأس المالي الإضافي المطلوب ويمكننا توضيحها كالتالي :

استخدام منهجيات وطرق متقدمة لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك تتناسب مع حجم البنك وطبيعة عملياته ومستوى تعقيدها .

تطوير نظام تصنيف ائتماني داخلي لدى البنك بحيث يتم ربطه مع عملية تسعير المنتجات الائتمانية المقدمة من البنك وشروط منح الإئتمان .

يجب على البنك الذي تم تصنيفه كبنك مهم محلياً توضيح الإجراءات الوقائية فى التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية.

الالتزام بمعايير ذات مستوى متقدم من حيث ثقافة المخاطر وإدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية ، واختيار أعضاء الادارة التنفيذية العليا بما ينسجم وطبيعة نشاط البنك.

على البنوك ذات الأهمية النظامية أن تمد البنك المركزي فى موعد اقصاه سنة واحدة من تاريخ تصنيف البنك ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محليا بتقييم لمدى التزامها بمبادئ جمع البيانات وإعداد التقارير الخاصة بالمخاطر الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للالتزام التام بهذه المبادئ فى موعد أقصاه ثلاث سنوات من تاريخ تصنيف البنك على أنه من البنوك ذات الأهمية النظامية محليا.

أن يكون لدى البنك خطط إنعاش (Recovery plan) وذلك للتعامل مع مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها وخاصة فى الأوقات الحرجة . كما يجب على البنك تقديم تقرير مفصل عن كيفية حل أزمة السيولة اذا ما تعرض لها البنك ، وكذلك مقدار السيولة الطارئة التي قد يحتاج لها ومصادرها .

دور البنوك المركزية فى التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محليا:

يلعب البنك المركزي دوراً حيوياً ورئيسياً فى التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محليا ؛ لكونه هو المحرك الرئيسي والجهاز الذي يقع على قمة الجهاز المصرفي فى أي دولة ، ويأخذ البنك المركزي على عاتقه عدة مهام للتأكد من تحقيق الاستقرار المصرفي فى الدولة.

كما تعمل البنوك المركزية على تبنى المنهجيات الخاصة بتقييم المخاطر النظامية للمصارف المهمة نظاميا ودراسة المتطلبات الرقابية الإضافية التي يمكن فرضها على هذه البنوك لتعزيز سلامة القطاع المصرفي. ومن ثم فهو يعمد إلى عدة أمور خاصة البنوك المهمة محليا بالتعامل مع البنوك محل الدراسة منها :

عقد اجتماعات دورية مع الأعضاء المستقلين فى مجالس ادارة البنوك المهمة نظامياً وأيضا اجتماعات مع لجان المراجعه والمخاطر.

التأكد من اتباع هذه البنوك السياسات الصحيحه المتعلقة بالأمور الاستراتيجية المهمة المتعلقة بالمخاطر الرئيسية التي قد يواجهها البنك .

مطالبة ومتابعة البنوك المهمه نظامياً بتوضيح الإجراءات الواجب عملها فى حال واجه البنك أوضاع حرجة أو شديدة الخطورة على وضع البنك والتي يمكن أن تهدد استمراريته.

كما يقوم البنك المركزي من خلال إداراته المختلفة بتقييم ما إذا كانت هذه الإجراءات شاملة للإطار الكلى لإدارة المخاطر الخاصة بالبنك وفي عملياته وبحيث يمكن تطبيقها عند الحاجة إليها .

دراسة وتقييم الآثار الاقتصادية والمالية الناتجة عن فشل أي من البنوك ذات الأهمية النظامية محليا سواء فيما يخص تكلفة التزام هذه البنوك بالمتطلبات الرقابية الإضافية أو تأثيرها على عمليات منح الائتمان . كما يجب تقييم المكاسب الاقتصادية والمالية المتوقعه نتيجة خفض مستويات المخاطر النظامية المرتبطة بهذه البنوك.

- تجارب دولية فى تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية
- تجربة كندا فى تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية والتعامل معها

قامت السلطات الرقابية فى كندا عام ٢٠١٣ بتطبيق معايير لجنة بازل الخاصة بتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية على أكبر ستة بنوك على مستوى الدولة ، وقد تم الاعتماد على معايير حجم البنك، علاقاته الارتباطية بالمؤسسات المالية الأخري، مدى وجود بدائل للخدمات المالية للبنك، ومدى تطور وتقدم أنشطته.

وبعد تحليل هذه المؤشرات اتخذت السلطة الرقابية فى كندا الإجراءات الرقابية الآتية:

خضعت هذه البنوك إلى مستويات صارمة من الرقابة المصرفية بشكل مستمر .

خضعت هذه البنوك إلى متطلبات صارمة للإفصاح المالي.

متطلبات إضافية لرأس المال بحدود ١٪ يجب الوصول اليها من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦.

كما توصل مكتب مراقبة الهيئات المالية إلى أن البنوك الكندية الخمس الكبري تلعب دورا مهما فى عدد من الأنشطة المالية بالقطاع المالي الكندي . وإضافة للبنوك الخمس ، تم تحديد بنك سادس يمثل أهم بنك فى البنوك الصغرى لينضم لقائمة البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية . وتقوم الهيئات الرقابية بمراجعة قائمة هذه البنوك وتحديثها بشكل دوري استناداً إلى التطورات المحلية والعالمية بما يتوافق مع متطلبات لجنة بازل. كما أكد مكتب مراقبة الهيئات المالية على ضرورة تشديد الرقابة على هذه البنوك الخمس وفرض متطلبات رقابية واحدة عليها .

تجربة استراليا فى تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية والتعامل معها :

قامت السلطات المصرفية فى استراليا بتطبيق المؤشرات السابق ذكرها للتعرف على البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية بها واتضح لها أن البنوك الاسترالية الأربعه الكبري بها ذات أهمية نظامية محلية ؛ حيث تسيطر على المقدار الأكبر من القطاع البنكي وتستخدم نفس نماذج الأعمال وترتبط بعلاقات تبادلية وثيقة ببعضها البعض ومن ثم فهي تعتبر ذات أهمية نظامية متماثلة إلى حد كبير بما يعكس حرص السلطات الاسترالية على ألا يقل عدد البنوك المسيطرة على السوق عن أربعة بنوك.

تقدر أصول البنوك الأربعة الاسترالية الكبرى بنحو ٢٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي [١] ويتسم القطاع المصرفي الاسترالي بمستويات مرتفعة من التركز مقارنة بالقطاعات المصرفية فى الدول المتقدمة الأخرى ، كذلك تسيطر هذه البنوك على ٨٠٪ من إجمالي الأصول المصرفية [٢].

كما ظهر من تطبيق منهجية بازل ومؤشراتها وجود بعض البنوك المحلية الصغيرة باستراليا ذات أهمية نظامية على المستوى الاقليمي ، ولكن فى ضوء عمليات الاندماج التي تمت باستراليا فى السنوات الأخيرة ، فقد بات من السهل التعامل مع عمليات هذه البنوك وبالتالي لم يتم تصنيفها ضمن قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محليا .

أثر تطبيق المتطلبات الإضافية لرأس المال على الاقتصاد الكلي :

إن تنفيذ المتطلبات الرقابية الجديدة لاتفاقية بازل على المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية يجبر البنوك بتكوين رأس مال إضافي بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي ككل حال حدوث أي خلل أو أزمة مالية .

وعلى الرغم من أن هذا التعديل قد يكون إيجابيا للنظام البنكي، إلا أنه وبالمقابل ربما يؤثر على حجم التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، وفي النهاية قد يخفض العائد على حقوق المساهمين .

(1) - Patreck Bramer," Domestic systemically important banks:An indicator – Based measurement Approach for the Australian banking system, faculty of Economics and management, Universtit of Magdiburg ", working paper no.3,p.5, 2012.

(٢) - صندوق النقد العربي ، «التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية ٢٠١٤» ، ص٢٥
Available at: https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA/2014.

ولكن فى مقابل هذا الأثر المؤقت على حقوق المساهمين إلا أن تنفيذ المتطلبات الجديدة سوف يكون له أثر إيجابي على الاقتصاد الكلي . ويتمثل ذلك فى تقليل الخسائر المترتبة على تعرض الاقتصاد العالمى للهزات المالية الناتجة عن فشل أي من البنوك ذات الأهمية النظامية والتي تؤدي إلى تراجع أنشطة الاقتصاد الحقيقي، وتتطلب حزم انقاذ ضخمة من الحكومات يمولها دافعوا الضرائب.

وقد أشارت الدراسات الاقتصادية المتعلقة بهذا الأمر إلى أن المتطلبات الإضافية لرأس المال لمواجهة الصدمات المالية والاقتصادية سوف تؤدي إلى زيادة مستويات النمو الاقتصادي بنحو ٠,٥٪ مقارنة بالوضع الأساسي [١].

ويتضح مما سبق أن المكاسب الاقتصادية التي سوف يجنيها الاقتصاد من تطبيق حزمة التشريعات الرقابية الجديدة للحد من المخاطر النظامية على مستوى العالم، سوف يتخطى بكثير التكلفة الوقتيه المصاحبة لعملية تكوين رؤوس الأموال الإضافية المخصصة لمواجهة هذا النوع من المخاطر.

جدير بالذكر أن آثار تطبيق المتطلبات الإضافية لرأس المال فى البنوك ذات الأهمية النظامية تتباين بشكل كبير بين دولة وأخرى وفقاً لعدة عناصر منها :

سرعة تطبيق المتطلبات الإضافية : بمعنى أنه كلما زادت الفترة الزمنية كلما انخفض حجم التكاليف الاقتصادية المصاحبة لعملية تكوين رأس المال الإضافي، والعكس ، ففي حالة اختيار المؤسسات المصرفية لمدة أقصر لتكوين رأس المال الإضافي فإن التكلفة الاقتصادية سوف تكون أكبر .

الافتراضات الخاصة بنسبة رأس المال الإضافي التي يجب على البنوك ذات الأهمية النظامية تكوينها، فكلما زادت النسبة كلما ارتفع حجم التكاليف الاقتصادية وفي نفس الوقت تزداد مكاسب النمو الاقتصادي .

الأهمية النسبية للبنوك ذات الأهمية النظامية فى إجمالي الأصول ومستويات الائتمان الممنوح للعملاء والتي تختلف من دولة لأخرى.

مدى قدرة السياسة النقدية على التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق هذه المعايير.

(1) Natalya Martynova ," Effect of bank capital requirements on economic growth: a survey", De Nederlandsche Bank, DNB Working Paper, No. 467 ,p.10, March 2015.

البنك المركزي المصري والبنوك ذات الاهمية النظامية :

قام البنك المركزي المصري بإعداد دراسة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، وبناءاً عليه فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري فى مارس ٢٠١٧ ما يلي:

البنك المركزي المصري هو الذي سيقوم بتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وفقا للمنهجية المصرفية.

يقوم قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري بتطبيق المنهجية وابلاغ البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بالنتائج و تحديد متطلبات رأس المال الإضافية التي يجب على هذه البنوك تكوينها.

يتم مراجعة وتحديث المنهجية من قبل البنك المركزي المصري وفقاً لمستجدات السوق سنوياً وبحد أقصى مرة كل ثلاث سنوات .

تطبق هذه التعليمات على البنوك العاملة فى مصر من يناير ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام ، واعتباراً من يوليو ٢٠١٩ للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر يوليو من كل عام .

وقد انتهج البنك المركزي استراتيجية تستهدف التيسير على البنوك؛ لتجنب أي تعقيدات أو صعوبات فى تطبيق هذه التعليمات، بحيث يتم قبل إصدار التعليمات عمل دراسات للتعرف على أوضاع البنوك وقدرتها على التطبيق الفعلي، فضلاً عن إجراء مشاورات معها بصفة مستمرة لضمان التطبيق المتكافئ لدى كل البنوك.

ومن جهة أخرى يهتم البنك المركزي بمنح البنوك فترات مناسبة لتوفيق أوضاعها بعد إصدار التعليمات كى لا يمثل تطبيقها عبئاً على البنوك، علاوة على توفير دورات تدريبية داخلية بالبنك المركزي وبالمعهد المصرفي المصري لكافة المعنيين.

منهجية البنك المركزي المصري لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا

تتمثل منهجية البنك المركزي المصري فى تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا كما يلي :

يتم اختيار عينة البنوك وفقاً لمعيار الحجم والمتمثل فى حجم الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر وهو ما يعرف ب (إجمالي التعرضات) [1].

(١) - http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/كتاب-دوري-بتاريخ-٧-مايو-٢٠١٧-بشأن-البنوك-ذات-الاهمية-النظامية-محليا.aspx

ثم يتم استخدام المؤشرات الأربعة الرئيسية المتمثلة فى حجم البنك ، ودرجة الارتباط بالبنوك الأخرى داخل الدولة ، وعدم توافر البدائل للخدمات المالية المماثلة المقدمة من البنك أو دورها فى البنيه التحتية للقطاع المصرفي ، وأخيراً درجة تطور أو تعقد أنشطة البنك .

وقد أعطى البنك المركزي المصري أوزانا نسبية لتلك المؤشرات تتمثل فى ٤٠٪، ٢٥٪، ٢٠٪، ١٥٪ على التوالى . وتنقسم المؤشرات الرئيسية السابقة إلى مؤشرات فرعيه ، لكل مؤشر رئيسي مؤشران فرعيان لهما نفس الوزن النسبي كما يوضحه الجدول الآتي :

المؤشر الرئيسي	الوزن النسبي٪	المؤشر الفرعي	الوزن النسبي ٪
حجم البنك	٤٠٪	- إجمالي التعرضات: الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر.	٢٠٪
		- إجمالي الودائع	٢٠٪
٢-درجة الارتباط بالبنوك الأخرى	٢٥٪	- الأصول لدى البنوك الأخرى داخل الدولة.	١٢,٥٪
		- الالتزامات المستحقة للبنوك الأخري داخل الدولة.	١٢,٥٪

٣- عدم توافر البدائل للخدمات المالية المماثلة المقدمة من البنك أو دورها فى البنيه التحتية للقطاع المصرفي.	٢٠٪	المدفوعات التي تم تسويتها من خلال نظم الدفع	٢٠٪
٤-درجة تطور أو تعقد أنشطة البنك	١٥٪	- أصول مستحقة للبنوك فى الخارج. - التزامات مستحقة للخارج	٧,٥٪ ٧,٥٪

المصدر: البنك المركزي المصري، كتاب دوري بشأن البنوك ذات الاهمية النظامية محليا، المرجع السابق ص٣.

يتم حساب المؤشرات للبنك فى صورة نقاط أساس كما يلي :

حساب قيمة المؤشر الفرعي =

قيمة المؤشر للبنك/قيمة المؤشر لإجمالي البنوك × ١٠٠٠٠

حساب متوسط بسيط للمؤشرات الفرعية ضمن المؤشر الرئيسي .

حساب متوسط مرجح بأوزان محددة للمؤشرات الرئيسية الأربعة للبنك للوصول إلى نتيجة البنك.

وبترتيب البنوك المصرية من حيث الحجم نجد أن البنك الأهلى المصري وبنك مصر والبنك التجارى الدولى (CIB) هي البنوك ذات الأهمية النظامية محليا فى مصر إذ أنها البنوك المصرية الثلاث الكبرى التي تسيطر على النصيب الأكبر من القطاع المصرفي المصري .

يصل إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري الى ٥,١ تريليون جنيه عام ٢٠١٨ وبلغت الودائع الإجمالية بالقطاع المصرفي ٣,٥ تريليون جنيه عام ٢٠١٨[١] . و يبلغ إجمالي أصول البنك الأهلي ١,٤٦٤ تريليون جنيه فى نهاية ٢٠١٨ وتمثل إجمالي

(١) - البنك المركزي المصري، « المجلة الاقتصادية"، المجلد الثامن والخمسون ، العدد الثالث، ٢٠١٧.

أصول البنك الأهلي المصري[1] ٣١٪ من إجمالي أصول الجهاز المصرفي المصري بالإضافة إلى أن هذه الأصول تمثل ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي لمصر بينما تبلغ الودائع به ٩٥٢,٧ مليار جنيه بما يعادل ٢٨,٥٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي.

كما يبلغ إجمالي أصول بنك مصر ٨٨٧,٥ مليار جنيه[2] عام ٢٠١٨ بما يعادل ٢٥ ٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري ، كما تبلغ ودائع البنك ٦٦٩,٦ مليار جنيه أي بما يعادل ١٩٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري .

وفيما يخص بنك التجاري الدولي (CIB) تبلغ أصوله ٣٤٢,٤٦ مليار جنيه فى نهاية ٢٠١٨ بما يعادل ١٠٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي المصري[3] ، كما تبلغ ودائع البنك ٢٨٥,٢٩ مليار جنيه أي بما يعادل ٨٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي المصري .

ومن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري لمزيد من الاستقرار المصرفي قام بتطبيق المعيار الدولى للتقارير الماليةIFRS ٩ منذ ٢٠١٨ والذي من شأنه أن يؤثر على الودائع والقروض، موضحا أنه من حيث الودائع سيعزز ثقة المودعين فى البنوك لأنها توفر ضمانات أكثر، وحماية أوفر من السابق، وهو ما يُمكن البنوك من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها، أما من ناحية القروض فإنها ستؤدي إلى تعزيز الدراسة السليمة لملاءة العملاء الائتمانية، مما يمثل حماية للبنوك من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية[4].

وأكد البنك المركزي المصري على البنوك ذات الحجم الكبير بمصر بضرورة تطبيق المعيار الدولى التاسع والتأكيد على ضرورة تنفيذه بدقة ؛ نظرا لكبر حجم ودائعها وزيادة تأثيرها على الاستقرار المصرفي. بالإضافة إلى تشكيل لجنة بكل بنك لتطبيق المعيار يكون من ضمن مسئولياتها وضع خطة تفصيلية لكيفية تطبيق المعيار، ودراسة الآثار المتوقعة للتطبيق مع وضع تصور للخسائر الائتمانية المتوقعة .

---

(1) -www.nbe.com.eg/pdf/FinancialStatements2017_12ar.pdf

(2) www.banquemisr.com/ar/aboutus/Documents/Annual%20Reports/Financial%20Statements%202016-2017%20AR.pdf

(3) www.cibeg.com/Arabic/InvestorRelations/FinancialInformation/Financial%20Statements/CIB%20Consolidated%20financial%20statements%20Dec%202018%20Arabic.pdf

(4) www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%89%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-28-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-2018.aspx

نتائج الدراسة :

من الدراسه المطروحة اتضح لنا مدى أهمية دراسة وتعقب والتنبؤ بأي شكل من أشكال المخاطر النظامية التي قد يهدد حدوثها انهيار القطاع المصرفي والاستقرار الاقتصادي للدولة ككل .

كما بينت الدراسة أن التطور التكنولوجي القائم والمستمر ليس بالضرورة أن يكون مهدداً للاستقرار بل يمكن الاستفادة منه فى مواكبة كل ما هو جديد ومحاولة تفادي أي مخاطر يمكن حدوثها بل والعمل على استحداث برامج جديدة وبشكل مستمر يساعد فى هذا التفادي .

الخاتمة والتوصيات:

بينت الأزمة المالية العالمية أن فشل البنوك ذات الحجم الكبير يؤدى إلى انهيار القطاع المصرفي مما يهدد استقرار الدولة المالي والاقتصادي ، ومن ثم فقد أقرت لجنة بازل بمفهوم البنوك ذات الأهمية النظامية وأوضحت ماهيتها وما هي المبادئ التي تستخدم للحكم على البنوك وبيان ما اذا كانت ذات أهمية نظامية من عدمه ، كما أقرت اللجنة بوجود بعض المتطلبات التي يجب على هذه البنوك استيفاؤها للحفاظ على استقرارها حال حدوث أي خلل أو أي أزمة . ولأن البنوك المركزية هي التي تقع على قمة الجهاز المصرفي فإنها هي المسؤول عن تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية بالدولة ومتابعة ورقابة مدى استيفائها للمتطلبات المفروضة .

ولم يكن البنك المركزي المصري بعيدا عن كل هذه المستجدات حيث تبنى مقررات لجنة بازل وأعلن عن مسؤوليته بتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية بمصر بدءا من يناير ٢٠١٩ وأكد على بنوك القطاع المصرفي المصري التي ستعلن ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محليا بضرورة الالتزام بجميع مقررات لجنة بازل ٣ والالتزام بتنفيذ كافة متطلباتها سواء بمتطلبات رأس المال الإضافي أو بالمتطلبات النوعية .

كما تجدر الإشارة الى أن البنك المركزي المصري أعلن استخدامه للمعيار الدولي المحاسبي ٩ إذ أنه يعضد من تلافي أي أزمة ناتجة عن البنوك ذات الحجم الكبير ، وهو ما يتماشى مع سياسة البنوك ذات الأهمية النظامية ومتطلباتها .

ومن هنا يمكن صياغة عدة توصيات تتمثل فى:

إيلاء العناية القصوى بكل ما يتعلق بالمخاطر النظامية وكيفية مواجهتها .

الاستفادة الكاملة من التقنيات الحديثة بالشكل الذي يحول بين حدوث أي أزمة تهدد الاستقرار المالي للدولة .

انشاء فرق عمل التقنيات المالية الحديثة بحيث تكون مهمتها نشر المعرفة وتعزيز تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية فى هذا المجال .

المـــراجع

البنك المركزي المصري، « المجلة الاقتصادية"، المجلد الثامن والخمسون ، العدد الثالث، ٢٠١٧.

صندوق النقد العربي ،«التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محليا ودور المصارف المركزية ٢٠١٤ »،

Available at : https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%85%D8%B9D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA/2014

Basel Committee on Banking Supervision," A framework for dealing with domestic systemically important banks", Bank for International Settlements, working paper, 2012.

Central Bank of Pakistan," Framework for Domestic Systemically Important Banks", working paper no.4, April 2018.

Natalya Martynova," Effect of bank capital requirements on economic growth: a survey", De Nederlandsche Bank, DNB Working Paper, No. 467, March 2015.

Patreck Bramer," Domestic systemically important banks: An indicator Based measurement Approach for the Australian banking system, faculty of Economics and management, Universtit of Magdiburg ", working paper no.3, 2012.

www.nbe.com.eg/pdf/FinancialStatements2017_12ar.pdf

www.banquemisr.com/ar/aboutus/Documents/Annual%20Reports/Financial%20Statements%202016-2017%20AR.pdf

www.cibeg.com/Arabic/InvestorRelations/FinancialInformation/Financial%20Statements/CIB%20Consolidated%20financial%20statements%20Dec%202018%20Arabic.pdf

www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%89%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-28-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-2018.aspx

http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/

كتاب-دوري-بتاريخ--٧-مايو--٢٠١٧-بشأن-البنوك-ذات-الاهمية-النظامية-محليا.aspx

المستخلص

أوضحت الأزمة المالية العالمية أن فشل البنوك ذات الحجم الكبير يؤدى إلى انهيار القطاع المصرفي مما يهدد استقرار الدولة المالي والاقتصادي ، ومن ثم عكفت لجنة بازل على دراسة تداعيات الأزمة وأقرت بمفهوم البنوك ذات الأهمية النظامية وأوضحت ماهيتها وما هي المبادئ التي تستخدم للحكم على البنوك وبيان ما إذا كانت ذات أهمية نظامية من عدمه ، كما أقرت اللجنة بوجود بعض المتطلبات التي يجب على هذه البنوك استيفاؤها للحفاظ على استقرارها حال حدوث أي خلل أو أي أزمة . ولأن البنوك المركزية هي التي تقع على قمة الجهاز المصرفي فإنها هي المسئول عن تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية بالدولة ومتابعة ورقابة مدى استيفائها للمتطلبات المفروضة .

الكلمات الافتتاحية : البنوك ذات الأهمية النظامية- المخاطر النظامية – البنوك المركزية – متطلبات رأس المال الإضافية.

The Role of Central Banks in Dealing with Domestic systemically Important Banks - Referring to Egypt

Dr/ Eman Mostafa Fouad

Lecturer of Economics- Faculty of Commerce (Girls)

Al-Azhar University – Assuit Branch

Abstract

The global financial crisis has shown that the failure of large-scale banks leads to the collapse of the banking sector, which threatens the financial and economic stability of state. The Basel Committee examined the repercussions of the crisis and recognized the concept of systemic important domestic banks.it also showed what are the principles used to judge the banks. The committee also acknowledged the existence of some requirements that these banks must meet to maintain their stability in the case of any imbalance or any crisis.

Because the central banks are at the top of the banking system, they are responsible for identifying banks of systemic important domestic banks in the country and monitoring the extent to which they meet the requirements imposed.

Keywords: Systemic important domestic banks - Systemic risks - Central banks - Additional capital requirements.